

Document: EB 2021/134/R.48
Agenda: 20(a)(i)
Date: 9 November 2021
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2022

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء إلى المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

Bambis Constantinides
مدير مكتب المراجعة والإشراف
رقم الهاتف: +39 06 5459 2054
البريد الإلكتروني: c.constantinides@ifad.org

Robert Creswell
مدير المراجعة
رقم الهاتف: +39 06 5459 2013
البريد الإلكتروني: r.creswell@ifad.org

Sangwoo Kim
مدير التحقيقات
رقم الهاتف: +39 06 5459 2427
البريد الإلكتروني: sangwoo.kim@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة
روما، 13-16 ديسمبر/كانون الأول 2021

للتأكيد

المحتويات

| | |
|---|--|
| 1 | أولا – مقدمة |
| 1 | ثانيا - استراتيجية الإشراف الداخلي على المدى المتوسط (2022-2024) |
| 1 | ألف- الأهداف الاستراتيجية لمكتب المراجعة والإشراف |
| 2 | باء- المخاطر والأولويات |
| 3 | ثالثا- خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2022 |
| 3 | ألف- اختيار عمليات المراجعة |
| 4 | باء- أنشطة المراجعة الداخلية |
| 7 | جيم- أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد |
| 7 | رابعاً- قدرة مكتب المراجعة والإشراف ومتطلباته من الموارد لعام 2022 |

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2022

أولاً - مقدمة

- 1- تقدم هذه الوثيقة خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2022، والمعلومات الأساسية ذات الصلة.
- 2- وافق رئيس الصندوق على خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2022. ويجوز للجنة مراجعة الحسابات، وفقاً لاختصاصاتها، تقديم اقتراحات إلى رئيس الصندوق للنظر فيها. وستقدم خطة العمل، بمجرد الانتهاء من إعدادها، إلى المجلس التنفيذي لتأكيدتها في دورته التي ستعقد في ديسمبر/كانون الأول 2021.
- 3- وتُقدم خطة العمل إلى لجنة مراجعة الحسابات قبل الانتهاء من عملية وضع الميزانية لعام 2022 بحيث يمكن مراعاة حجمها وتعقيدها بشكل كاف عند صياغة ميزانية مكتب المراجعة والإشراف.

ثانياً - استراتيجية الإشراف الداخلي على المدى المتوسط (2022-2024)

ألف- الأهداف الاستراتيجية لمكتب المراجعة والإشراف

- 4- مكتب المراجعة والإشراف موكل بمهمة توفير ضمانات مستقلة وخدمات استشارية للإدارة والهيئات الرئاسية عن فعالية آليات المخاطر والرقابة في الصندوق، وكفاءة وفعالية أساليب العمل والامتثال للقواعد والأنظمة المعمول بها. والمكتب موكل أيضاً بمهمة إجراء تحقيقات مستقلة في جميع ادعاءات سوء السلوك والتدليس والفساد في الأنشطة والعمليات التي يمولها الصندوق. ويقوم المكتب بإضافة القيمة عن طريق الإسهام في تخفيف المخاطر التي يمكن أن تقوّض تحقيق أهداف الصندوق.
- 5- وسيهدف مكتب المراجعة والإشراف خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى:
 - تزويد الإدارة والهيئات الرئاسية بضمانات موضوعية وعالية الجودة في الوقت المناسب بشأن الإدارة الفعالة للمخاطر التي قد يكون لها أثر كبير على تحقيق الأهداف المؤسسية للصندوق؛ وعادة ما تُقدم هذه الضمانات فيما يتعلق بأساليب أو وظائف العمل، والتي يمكن أن يؤدي ضعف الأداء/الإخفاق فيها إلى تقويض تحقيق النواتج المؤسسية بدرجة كبيرة؛
 - تقديم تعقيبات استشارية موضوعية وفي الوقت المناسب بناء على طلب الإدارة أو بالاتفاق معها بهدف دعمها في إدارة المخاطر بفعالية. وعادة ما تتعلق هذه المشاركات بالإصلاحات أو المبادرات الجارية أو المقررة؛
 - ضمان: (1) إجراء تحقيق شامل وسريع في جميع الادعاءات بوقوع مخالفات في أنشطة الصندوق وعملياته التي يوجه إليها انتباه مكتب المراجعة والإشراف، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق جميع الأطراف المعنية والاحتياجات التشغيلية؛ (2) إدارة المخاطر المرتبطة بها في الوقت المناسب وبالتنسيق مع شعب الصندوق الأخرى، عند الاقتضاء، بغية التخفيف من المخاطر التشغيلية والمالية وتلك المتعلقة بالسمعة. وتحديداً، سيجري التحقيق في جميع الادعاءات ذات الأولوية العليا في غضون ستة أشهر من تلقيها، أو قبل ذلك إذا اقتضت الاحتياجات التشغيلية ذلك، وسيجري التعامل مع جميع الادعاءات الأخرى بوقوع مخالفات في إطار زمني معقول؛
 - تعزيز موقف الصندوق فيما يخص مكافحة الفساد من خلال أحداث التوعية والتواصل الداخلية والخارجية، والتنسيق مع شعب الصندوق الأخرى للمساعدة في منع ارتكاب مخالفات في أنشطة الصندوق وعملياته.

6- وسيتم مكتب المراجعة والإشراف بشكل كبير على عملية إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق، ولا سيما في المجالات العالية المخاطر المحددة (الاستراتيجية، والمالية، والتشغيلية، وعلى صعيد تنفيذ البرامج)، في اختيار مواضيع المراجعة والعمل الاستشاري. وسيد مكتب المراجعة والإشراف من مشاركته في المجالات التي توكل فيها المهام إلى هيئات مستقلة أخرى داخلية أو خارجية (مثل مكتب التقييم المستقل في الصندوق والمراجع الخارجي) بتقديم ضمانات للإدارة وللهيئات الرئاسية. ويجوز لمكتب المراجعة والإشراف أيضا، بعد التقييم، تقييد مشاركته في المجالات التي تقوم فيها وظائف الخط الثاني الداخلية (مثل مكتب إدارة المخاطر المؤسسية ولجان المخاطر، وشعبة المراقب المالي، ومجموعة ضمان الجودة، ومكتب الشؤون الأخلاقية) بتتبع أداء ضوابط الخط الأول ورصدها بصورة منهجية وبكفاءة.

باء- المخاطر والأولويات

7- واعم مكتب المراجعة والإشراف الإطار الزمني لتخطيطه الاستراتيجي مع فترة التجديد الثاني عشر لمراد الصندوق. ويعزى ذلك إلى أن هيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد تحدد أو تعدل عامة الأهداف والالتزامات المؤسسية التي يتعرض إنجازها لتهديد المخاطر المؤسسية المرتبطة بكفاءة الصندوق وفعاليتها ومصداقيته. وعند الموافقة على قرار التجديد الثاني عشر لمراد الصندوق، كلفت الدول الأعضاء الصندوق بوضع نموذج عمله ليصبح حزمة أكثر شمولا من الناحية المالية وذات وجهة سياساتية وبرنامجية تركز بصورة شاملة على توسيع وترسيخ النتائج على أرض الواقع، وذلك بالاستفادة من منهاج الإصلاحات المالية والمؤسسية الأخيرة والاستخدام الكامل لجميع الأدوات المتاحة للصندوق من أجل تحقيق النتائج وتوسيع نطاق الأثر. والتزم الصندوق بالأهداف المتعلقة بالأثر، والحاصل، والنواتج، والعمليات، والتمويل وتخصيص الموارد، والسياسات والمسائل المؤسسية. ويُعد الإتمام الفعلي للإصلاحات المؤسسية التي أطلقت أو كُفّلت خلال التجديد الحادي عشر لمراد الصندوق (مثل عملية اللامركزية 2.0، وإطار إدارة المخاطر المؤسسية، وإطار الاقتراض المتكامل، وإصلاح الموارد البشرية) بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التجديد الثاني عشر لمراد الصندوق، وعلى العكس من ذلك، فإن إنجازها غير المرضي من شأنه أن يشكّل خطرا كبيرا على تحقيق الأهداف نفسها.

8- وسيتم تحقيق التجديد الثاني عشر لمراد الصندوق وأهداف الصندوق الاستراتيجية الأخرى أيضا على الإدارة الفعالة للمخاطر المؤسسية الأخرى التي حددها مكتب المراجعة والإشراف بالفعل في تخطيطه لعامي 2020 و2021، مثل الضغط على إطار الرقابة الداخلية ومشاركة الموظفين الناجم عن استمرار الوتيرة العالية للتغيير وتعقيده، وقيود التمويل المحتملة على برنامج القروض والمنح في الصندوق، والقيود المستمرة بسبب جائحة كوفيد-19 والأثر المرتبط بها على العمليات وأنشطة الموظفين. وتشير المؤشرات المستمدة من أعمال المراجعة والتحقيق في مكتب المراجعة والإشراف وبيئة المخاطر الخارجية إلى الحاجة إلى اليقظة المستمرة فيما يخص التوريد في المشروعات وإدارة العقود والاحتياطي المالي والخسائر ومخاطر الأمن السيبراني.

9- وبالنظر إلى المخاطر والأولويات العامة المبينة أعلاه، ستمثل العوامل التوجيهية الرئيسية التي سيراعها مكتب المراجعة والإشراف في اختيار مجالات المراجعة السنوية بدءا من عام 2022 إلى عام 2024 فيما يلي:

- سيجري تحقيق معظم الأهداف الاستراتيجية للصندوق من خلال برنامج عمله ونواتجه. ومن شأن الإصلاحات والمخاطر الرئيسية المرتبطة بها فيما يتعلق بجملة أمور من بينها تصميم البرامج والإشراف عليها، واللامركزية، وتفويض السلطات، والإصلاحات الخاصة بالموظفين، ومحدودية الموارد أن تؤثر على فعالية نواتج برامج الصندوق وجودتها. وبناء عليه، سيواصل مكتب المراجعة

والإشراف إسناد أولوية عالية لعمليات مراجعة أنشطة البرامج القطرية من خلال البعثات والاستعراضات المواضيعية على حد سواء.

- يرتبط إطار تفويض السلطات الذي نُفذ حديثا ارتباطا وثيقا باللامركزية. وسيواصل مكتب المراجعة والإشراف إسناد أولوية عالية لعمليات مراجعة المكاتب القطرية للصندوق بجميع أنواعها بهدف تزويد الإدارة في الوقت المناسب بالتعليقات المتعلقة بالضوابط والمخاطر والدروس المستفادة.
- تنطوي الهيكلية المالية السريعة التغير على مخاطر متأصلة بسبب تعقد الافتراضات والنماذج المعمول بها، واعتماد مختلف العناصر على بعضها البعض وأوجه انعدام اليقين المالي التي يمكن أن تؤدي إلى ثغرات وأخطاء في الرقابة. وبناء على ذلك، سيواصل مكتب المراجعة والإشراف إسناد أولوية عالية لمراجعة أساليب العمل المالية من خلال مزيج من المهام الاستشارية ومهام الضمانات، وذلك بالاعتماد على التقدم المحرز في الإصلاحات الأساسية المقابلة. وسيكون هذا الضمان هاما أيضا في كفاءة الحفاظ على التصنيف الائتماني القوي للصندوق.
- وستختار المجالات المحددة الأخرى التي ستجري مراجعتها كل عام بالاستناد إلى جملة أمور من بينها معلومات المخاطر المؤسسية التي يوفرها مكتب إدارة المخاطر المؤسسية، مع استكمالها بممارسة تقدير المخاطر المحددة الخاصة بمكتب المراجعة والإشراف.

10- وستوجه هذه الاعتبارات خيارات مراجعة مكتب المراجعة والإشراف على المدى المتوسط؛ ومع ذلك، فإن مكتب المراجعة والإشراف سيحتاج إلى التحلي بالمرونة والسرعة في تعديل خدماته ومنتجاته لدعم الإدارة في الاستجابة بسرعة للمخاطر المتطورة.

ثالثا- خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2022

ألف- اختيار عمليات المراجعة

11- أخذ اختيار عمليات المراجعة وتحديد أولوياتها لعام 2022 بعين الاعتبار المخاطر المؤسسية، والأولويات الموضحة أعلاه، والتعليقات الواردة من لجنة مراجعة الحسابات، والمؤشرات المدرجة في استراتيجية التقييم المتعددة السنوات لمكتب التقييم المستقل في الصندوق للفترة 2022-2027، والاستعراض المسبق الرفيع المستوى لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتين العادية والرأسمالية لعام 2022، واستراتيجية المراجع الخارجي لعام 2022، وتقارير وكالة التصنيف الائتماني، وتعليقات الإدارة العليا، وأفكار مكتب المراجعة والإشراف نفسه. وتعكس الجدولة المقترحة للمهام أيضا عن عوامل مثل طول المدة الزمنية التي انقضت منذ آخر مراجعة أو ما إذا كانت العملية الأساسية لم تنضج بعد للمراجعة، مثلا إذا كانت تخضع لإصلاحات هامة جارية في الأعمال. ويستمد اختيار المهام المقترحة لعام 2022 من عملية تحديد المخاطر هذه، وهو يتوافق مع قدرة مكتب المراجعة والإشراف وموارده المتوقعة في عام 2022 (على النحو المبين في القسم الرابع أدناه).

12- وترد خطة العمل المقترحة لمكتب المراجعة والإشراف لعام 2022 في الجدول 1. ويمكن لمكتب المراجعة والإشراف أن يُجري تغييرات خلال العام استجابة للمخاطر والأولويات الناشئة، ويقوم بإبلاغ لجنة مراجعة الحسابات وفقا لذلك.

الجدول 1

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2022

المراجعة الداخلية والاستشارات

مهام المراجعة والمهام الاستشارية المقترحة لعام 2022

- المكاتب القطرية والإقليمية: ثلاث عمليات مراجعة
- عمليات مراجعة لسنة برامج قطرية بالتركيز على الكفاءة وجودة الإشراف الانتماني
- تقرير شامل لإشراف الصندوق على البرامج القطرية (استشاري - يتكرر سنويا)
- تطبيق المبادئ التوجيهية للتوريد في مشروعات الصندوق
- التوقيعات الرقمية والتقديم الإلكتروني للوثائق
- فعالية وكفاءة خطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا
- تحديد المهام الاستشارية

الاستعراضات المحدودة النطاق (متكررة)

- الصوابط الداخلية المتعلقة بالإبلاغ المالي
- نفقات مقر إقامة رئيس الصندوق (من أبريل/نيسان إلى مارس/آذار)
- الترخيص بنفقات المقر المقدمة إلى الحكومة الإيطالية لسدادها
- تحليل البيانات: الدراسات الشاملة، والاتجاهات، والاستثناءات ومؤشرات المخاطر

الأعمال الاستشارية الأخرى

- المشاركة بصفة مراقب في لجان إدارة خط الدفاع الثاني الهامة
- توفير التعليقات والمدخلات على المشروعات والمنتجات والمبادرات المؤسسية الرئيسية المقترحة
- المهام الأخرى التي تسهم في التخفيف من المخاطر المؤسسية

التحقيقات ومكافحة الفساد

- التحقيقات الفعالة وفي الوقت المناسب
- الترويج لسياسة جديدة لمكافحة الفساد (التدريب، والتوعية، والدعوة)
- العمل المنسق للتخفيف من المخاطر مع شعب الصندوق الأخرى

بناء القدرات والتنسيق

- التمثيل والدعوة في الاجتماعات الداخلية والخارجية
- الحفاظ على أدوات دعم المراجعة والتحقيق وتطويرها
- تعيين الموظفين، وتدريبهم، وتقييمهم وتنميتهم
- تنسيق شبكات المراجعة والتحقيق الخاصة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية

باء- أنشطة المراجعة الداخلية

13- ويرد أدناه موجز للأساس المنطقي للاختيار، إلى جانب وصف لنطاق المهام المقترحة لعام 2022 والأهداف المتوخاة:

- **مراجعة المكاتب القطرية والإقليمية (3).** ترتبط المخاطر الرئيسية المتعلقة بتنفيذ البرامج، واللامركزية، وتفويض السلطات ارتباطا مباشرا بتشغيل مكاتب الصندوق في البلد والإقليم المعنيين. ومع استمرار التغطية الدورية للمراجعة التي بدأت في عام 2020، ستخضع ثلاثة مكاتب للمراجعة من أجل توفير ضمان بأن هذه العناصر الرئيسية لنموذج العمل اللامركزي قد أنشئت بفعالية وأنها تعمل وفقا لقواعد الصندوق وإجراءاته. ومع تطور تنفيذ إطار إدارة المخاطر المؤسسية، تستهدف عمليات المراجعة هذه أيضا إلى تقدير التطبيق الفعال للإطار فيما يتعلق بمخاطر البرنامج القطري.

وستستعرض عمليات المراجعة الجوانب الرئيسية، بما يشمل الميزنة والتواصل وآليات الرصد والأمن وترتيبات استمرارية الأعمال. ومن المتوقع أن يكون أحد المكاتب الثلاثة التي ستخضع للمراجعة في عام 2022 مكتبا إقليميا.

- يعترف مكتب المراجعة والإشراف بتغطية جميع المكاتب الإقليمية الأربعة في الفترة من عام 2022 إلى عام 2024، و10 من المكاتب اللامركزية المتبقية والبالغ عددها 46 مكتبا، وبذلك سيغطي أكثر من نصف أموال الصندوق المتدفقة من خلال الهياكل اللامركزية. وسيوجه اختيار المكاتب العشرة بحجم المعاملات، والسنوات التي مضت منذ آخر مراجعة داخلية لمكتب المراجعة والإشراف، ونوع المكتب اللامركزي، والانتشار الإقليمي وأية مخاطر معينة.
- **عمليات مراجعة البرامج القطرية (6).** توفر عمليات مراجعة أنشطة دعم الإشراف وتنفيذ البرامج القطرية في الصندوق ضمانات بشأن استمرار الإدارة الفعالة للمخاطر الائتمانية الكبيرة المتعلقة بتنفيذ البرامج، والتي ربما تفاقمت نتيجة الإصلاحات الجارية، وتحديات الموارد، وأسلوب الإشراف عن بعد المعمول به إلى حد كبير خلال معظم الفترة بين عامي 2020 و2021، ودوران الموظفين الداخلي، من بين عوامل أخرى. وبناء على ذلك، سيبقي مكتب المراجعة والإشراف على تغطيته لعمليات مراجعة البرامج القطرية في عام 2022 من أجل تقدير مدى كفاية الإشراف الائتماني والنظر في جوانب كفاءة المشروعات، مثل النفقات العامة للمشروع وتكاليف الإدارة. وسيولى اهتمام خاص لبدء تنفيذ آليات جديدة للإشراف على التوريد وإدارة مخاطر المشروعات. وبالإضافة إلى ذلك، ستستعرض عمليات المراجعة هذه كفاية الضوابط والإشراف على أي تمويل يُعاد توظيفه فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 أو يُمنح من خلال مرفق تحفيز فقراء الريف. وستُجمع جميع الملاحظات التي تترتب عليها تبعات منهجية في تقرير شامل.
- يعترف مكتب المراجعة والإشراف بإجراء مراجعات لإشراف الصندوق على 18 برنامجا قطريا (من أصل 100 برنامج قطري نشط تقريبا) خلال فترة الثلاث سنوات. وسيتم الاعتماد الاختيار على حجم الحافطة النشطة، وعدد السنوات التي مضت منذ آخر مراجعة داخلية لمكتب المراجعة والإشراف، ونوع الإشراف اللامركزي المطبق ومخاطر تنفيذ المشروع. ويتمثل الهدف من ذلك في تغطية البلدان التي تمثل أكثر من نصف صروفات الصندوق، على الرغم من أنه لن تخضع كل مشروعات الحافطة للمراجعة. وتدعم التقارير السنوية الشاملة التخفيف من المخاطر بشكل كبير بالنسبة لجميع البرامج القطرية للصندوق، وليس فقط البرامج الستة التي تخضع للمراجعة كل عام. ويعزى ذلك إلى أن مكامن الضعف والمخاطر الرقابية المحددة خلال عمليات مراجعة البرامج القطرية عادة ما تكون نمطية بالنسبة لحافطة الصندوق الإقليمية أو لحافطة الصندوق بأسرها.
- **تطبيق المبادئ التوجيهية للتوريد في مشروعات الصندوق.** يواصل مكتب المراجعة والإشراف التركيز على مدى كفاية الإشراف على التوريد في المشروعات كمجال رئيسي للمخاطر يؤثر على تحقيق أهداف التمويل في الصندوق بهدف منع التدليس والفساد المحتملين وكشفهما، وضمان استخدام تمويل الصندوق للغرض المقصود منه. ويبقى التوريد في المشروعات المجال الذي يتلقى فيه الصندوق غالبية الادعاءات المتعلقة بالممارسات المحظورة. وستتناول هذه المراجعة، من بين أمور أخرى، مدى اتساق وكفاية استعراضات نُظم التوريد على المستوى الوطني أو لدى الشركاء المنفذين والتطبيق الفعال للمبادئ التوجيهية للتوريد في مشروعات الصندوق المنقحة مؤخرا، مع التركيز على الأحكام ذات الصلة بمنع التدليس والفساد.
- **التوقعات الرقمية والتقديم الإلكتروني للوثائق.** تُعدّ القدرة على نقل الوثائق والتوقيع عليها إلكترونيا أو رقميا بطريقة آمنة عنصرا شائعا لاستمرارية الأعمال وتساهم في الكفاءة التشغيلية. وستقوم المراجعة بفحص التدابير المؤقتة التي استحدثت خلال عام 2020 وتقدير ما إذا كانت تتناسب مع

المخاطر الأساسية للمعاملات وتتواءم مع أفضل الممارسات. ولن يشمل نطاق المراجعة عمليات تفويض السلطة الأساسية التي تُمنح الموافقات عليها.

- **فعالية وكفاءة خطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا.** إن خطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا هي مبادرة بقيمة 14.675 مليون دولار أمريكي ترمي إلى زيادة تحقيق النتائج في بيئة تتسم بقدر أكبر من اللامركزية من خلال تعزيز قدرة الموظفين، والعمليات المؤسسية الفعالة، والحلول التكنولوجية المناسبة. وأنت الخطة استجابة للتعقيبات الداخلية والخارجية، وتنفيذ تغييرات إعادة هندسة أساليب العمل. وستقدر هذه المراجعة التقدم المحرز في التنفيذ حتى تاريخه، بما في ذلك جوانب الكفاءة والفعالية، وذلك لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى أية تعديلات على الأنشطة المتبقية.
- **اختبار الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.** يوفّر التقدير السنوي الذي يجريه مكتب المراجعة والإشراف لجميع الضوابط الرئيسية على الإبلاغ المالي نظرة ثاقبة مهمة لمدى استمرار قوة الضوابط الرئيسية للإبلاغ المالي؛ ويكتسي ذلك أهمية متزايدة في سياق التغييرات المستمرة والحاجة إلى الحفاظ على وضع مالي سليم. وستعمل هذه المراجعة أيضا على دعم تأكيد الإدارة السنوي على فعالية هذه الضوابط، والتي يبدي مراجعون خارجيون رأيا بشأنها.
- **تحليل البيانات.** يطور مكتب المراجعة والإشراف قدرته ونهجه في إجراء تحليلات للبيانات من أجل تقدير الامتثال للقواعد والمعايير المؤسسية؛ وفحص الاتجاهات وسلامة البيانات واتساقها؛ وتحديد القيم المتطرفة أو الحالات الشاذة أو المجالات التي قد تحتاج إلى معلومات إدارية أو رصد. واستمرارا لهذا العمل عام 2022، سيستخدم مكتب المراجعة والإشراف هذه التحليلات في سياق عمليات المراجعة المقررة، وسيطلع الإدارة على أية استنتاجات مخصصة. وسيستخدم مكتب المراجعة والإشراف خبرته في تحليل البيانات من أجل توفير الدعم الاستشاري للمجالات الأخرى في المنظمة التي تعمل على تطوير قدرات مماثلة لرصد الإدارة أو استعراضات خط الدفاع الثاني.
- **سنسهم عمليات المراجعة التالية في إدارة مخاطر عدم كفاية أو عدم دقة الإبلاغ المقدم إلى الأطراف الداخلية أو الخارجية:**
 - **مراجعة نفقات مقر إقامة رئيس الصندوق.** سيقوم مكتب المراجعة والإشراف بمراجعة النفقات المتعلقة بمقر إقامة رئيس الصندوق وفقا لقرار مجلس المحافظين ذي الصلة.
 - **التصديق على نفقات المقر المقدمة إلى حكومة إيطاليا لسدادها.** سيصادق مكتب المراجعة والإشراف على دقة البيان السنوي للنفقات، ويطلب من حكومة إيطاليا سداد النفقات المتعلقة باستضافة مقر الصندوق.
- **ووفقا لمناقشات لجنة مراجعة الحسابات، قام مكتب المراجعة والإشراف بتقدير إمكانية إدماج مهمة بشأن تنفيذ وأثر خطة عمل الشفافية في الصندوق. غير أنه نظرا للتحسن الكبير والجلي الذي تحقق في هذا المجال في السنوات الأخيرة، يرى مكتب المراجعة والإشراف أن المجالات الأخرى تحظى بأولوية أعلى للمراجعة في عام 2022. وبناء على ذلك، لا يقترح المكتب مهمة بشأن هذا الموضوع في خطة عمله.**

14- **الأنشطة الاستشارية.** بالإضافة إلى دور مكتب المراجعة والإشراف كمراقب في لجان الإدارة، فهو سيواصل إجراء استعراضات استشارية محددة، بناء على طلب الإدارة وتقديم تعقيبات رفيعة المستوى بشأن المشروعات الرئيسية للسياسات والإجراءات. وسيواصل المكتب المتابعة النشطة والإبلاغ عن توصيات المراجعة المتعلقة، وسيدعم الإدارة في تحديد التحسينات والتدابير التصحيحية الضرورية. وسيواصل المكتب أيضا العمل عن كثب مع وظائف المراجعة في وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية لضمان اتباع نهج مراجعة منسقة وتبادل المعلومات بفعالية.

جيم- أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد

- 15- ستتمثل الأولويات الرئيسية لقسم التحقيقات في مكتب المراجعة والإشراف خلال عام 2022 في (1) تعزيز تعاونه مع شعب الصندوق الأخرى وتعميمه في التخفيف من مخاطر التدليس/الفساد في مرحلة مبكرة، بالاستناد إلى الإطار الذي وضع في عام 2020؛ (2) ضمان التحقيق في الادعاءات بصورة فعالة وفي الوقت المناسب. وسيواصل مكتب المراجعة والإشراف إعطاء الأولوية للحالات التي تمثل مخاطر كبيرة مستمرة تتعلق بالسمعة أو النزاهة أو المخاطر المالية أو التشغيلية بالنسبة للصندوق.
- 16- وسيدعم مكتب المراجعة والإشراف التنفيذ المستمر لسياسة مكافحة الفساد بالتعاون مع المكاتب المسؤولة، وسيسعى إلى زيادة وصوله إلى المكاتب القطرية للصندوق والمراكز الإقليمية. وسيواصل المكتب التنسيق عن كثب مع مكتب الشؤون الأخلاقية في التعامل مع ادعاءات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما يشمل الادعاءات ذات الصلة بالمشروعات التي يمولها الصندوق، وسيواصل العمل عن كثب بشأن هذه المسائل مع وظائف التحقيق التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى.
- 17- وفي عام 2022، سينظم مكتب المراجعة والإشراف استعراضا خارجيا لوظيفة التحقيق فيه، ويشرف عليه مكتب رئيس الصندوق ونائب رئيس الصندوق. وسيقدّر الاستعراض التزام مكتب المراجعة والإشراف بأفضل ممارسات المؤسسات المالية الدولية/الأمم المتحدة والإطار المحدد للتحقيق والمبادئ التوجيهية التي توجه أنشطة التحقيق في مكتب المراجعة والإشراف وفقا لميثاقه. وسيقدم موجز لنتائج الاستعراض إلى لجنة مراجعة الحسابات.

رابعاً- قدرة مكتب المراجعة والإشراف ومتطلباته من الموارد لعام 2022

- 18- يقدم الجدول 2 (مع بعض التقريب) التوقعات الخاصة بالقوى العاملة في مكتب المراجعة والإشراف لفترة الثلاث سنوات المقبلة، على النحو المحدد في دراسة الموارد البشرية التي أجرتها شركة McKinsey. وقيمت الدراسة المتطلبات المتوسطة الأجل من القدرات لجميع وظائف الصندوق، مع مراعاة الإصلاحات والطموحات الجارية والمقررة في مجالي التنظيم والأعمال. ويتسق اقتراح دراسة الموارد البشرية التي أجرتها شركة McKinsey مع خطة موارد مكتب المراجعة والإشراف في الأجل المتوسط، والتي تستند إلى الاحتياجات المتوقعة للصندوق فيما يتعلق بقدرات الضمان والتحقيق في مجال المراجعة.

الجدول 2

موارد مكتب المراجعة والإشراف من الموظفين، بما يشمل موارده من الاستشاريين بدوام كامل في الفترة 2022-2024

| الوظائف الشاغرة) | 2021 | التقريبية لعام المقترحة 2022 | الممكنة لعام 2023 | الممكنة لعام 2024 |
|---|-------------|---------------------------------|-------------------|-------------------|
| قسم المراجعة | 5 | 6 | 7 | 8 |
| قسم التحقيقات | 5 | 7 | 8 | 8 |
| المكتب الأمامي لمكتب المراجعة والإشراف | 1.5 | 2.5 | 3 | 3 |
| مجموع موظفي المراجعة المكافئين بدوام كامل | 11.5 | 15.5 | 18 | 19 |
| موارد مكتب المراجعة والإشراف من الاستشاريين التقريبية لعام المقترحة المكافئين بدوام كامل | 2021 | 2022 | الممكنة لعام 2023 | الممكنة لعام 2024 |
| قسم المراجعة | 1 | - | - | - |
| قسم التحقيقات | 2 | 1 | - | - |
| مجموع استشاريي المراجعة المكافئين بدوام كامل | 3 | 1 | - | - |

19- وتستند هذه التوقعات إلى افتراض أن المكاتب القطرية والمهام الاستشارية على نطاق كامل تتطلب في المتوسط ثلاثة أشهر من موظف مراجعة مكافئ بدوام كامل. وتتطلب عمليات مراجعة البرامج القطرية، وعمليات مراجعة أساليب/وظائف العمل وعمليات مراجعة المكاتب الإقليمية الكاملة حوالي أربعة أشهر من موظف مراجعة مكافئ بدوام كامل. وبالنسبة لعام 2022، من المتوقع أن تستغرق عمليات مراجعة المكاتب اللامركزية وقتاً أطول قليلاً نظراً لأن الهياكل والعمليات التي تنطوي عليها جديدة نسبياً. ومن المفترض أيضاً أن يكرس محلل البيانات/المسؤول الجنائي الجديد في مكتب المراجعة والإشراف (الموجود على المستوى التنظيمي في المكتب الأمامي لمكتب المراجعة والإشراف) 50 في المائة من وقته لعمل مراجعة تحليلات البيانات. وفي الأونة الأخيرة، تطلبت المهام من الموظفين وقتاً أطول قليلاً؛ ومع ذلك، سيسعى مكتب المراجعة والإشراف إلى تبسيط نطاق المراجعة لديه والإبلاغ عن ممارسات الانتهاء من أجل تحقيق التغطية المتوخاة في خطة العمل.

الجدول 3

أنشطة المراجعة الداخلية المقررة خلال الفترة 2022-2024 وموارد المراجعة الخاصة بمكتب المراجعة والإشراف

| استخدام وقت المراجعة في مكتب المراجعة والإشراف (عدد المهام) | الممكن لعام 2022 | الممكن لعام 2023 | الممكن لعام 2024 |
|--|------------------|------------------|------------------|
| عمليات مراجعة المكاتب القطرية/الإقليمية (6،5،3) | 1.2 | 1.5 | 1.8 |
| عمليات مراجعة البرامج القطرية (6،6،6) | 2.0 | 2.0 | 2.0 |
| عمليات مراجعة أساليب/وظائف العمل (7،5،3) | 1.0 | 1.7 | 2.3 |
| المهام المعيارية المحدودة النطاق (3،3،3) | 0.2 | 0.2 | 0.2 |
| تحليل البيانات | 0.5 | 0.6 | 0.7 |
| المهام الاستشارية (2،2،2) | 0.5 | 0.5 | 0.5 |
| الأعمال الاستشارية الأخرى | 0.3 | 0.2 | 0.2 |
| مجموع موظفي المراجعة المكافئين بدوام كامل – أعمال المراجعة الداخلية | 5.7 | 6.7 | 7.7 |
| بناء القدرات/التمثيل/الإدارة | 0.8 | 0.8 | 0.8 |
| مجموع المتطلبات من موظفي المراجعة المكافئين بدوام كامل (بمن فيهم محلل البيانات) | 6.5 | 7.5 | 8.5 |

20- ومن المتوقع أن تكون الوظائف الجديدة من الفئة الفنية ف 2 أو ف 3 بشكل أساسي، وستكون وظائف على مستوى المبتدئين تهدف إلى تهيئة مجال للنمو الوظيفي الداخلي والاحتفاظ بمهارات محددة للمراجعة والتحقق في الصندوق في فريق مكتب المراجعة والإشراف. وتعكس خطة القوى العاملة لعام 2022 إضافة وظيفة موظف تحقيقات جديد في عام 2022، وتتضمن وظيفة مراجع حسابات كموظف فني مبتدئ (لا تمول في إطار الميزانية الإدارية للصندوق) والتي أضيفت إلى وظائف مكتب المراجعة والإشراف في عام 2021.

21- وبالإضافة إلى موارد الموظفين، يقدر مكتب المراجعة والإشراف أنه سيحتاج إلى ميزانية لغير الموظفين تبلغ 300 000 دولار أمريكي سنوياً تقريباً للاستشاريين المحليين والإقليميين والخبراء، وسفر البعثات، والأخصائيين الجنائيين وأدوات وخدمات المراجعة والتحقق الأخرى. ومن المتوقع أيضاً أن تكون هناك حاجة إلى بعض الدعم الاستشاري الطويل الأجل لمساعدة المكتب في إدارة عبء التحقيقات، في عام 2022 على الأقل. وتستند هذه التقديرات إلى خبرة التكلفة الفعلية وعبء العمل المتوقع للسنوات الثلاث المقبلة.

22- وستغطي ميزانية مكتب المراجعة والإشراف المقترحة لعام 2022 والبالغة 325 000 دولار أمريكي للموارد من غير الموظفين تكاليف الخبراء المحليين والأخصائيين في خدمات المراجعة والتحقق من الشركات،

والسفر، وتراخيص أدوات المراجعة والتحقيقات والتدريب المتخصص لاستكمال قدرة الموظفين في مجال التحقيقات.

23- وسيواصل مكتب المراجعة والإشراف إعادة تقييم قدراته وبنائها للوفاء بمهمته الأساسية من خلال التدريب في المجالات التقنية التي سيشارك فيها الصندوق على نحو متزايد، ومن خلال تعزيز أدوات المراجعة والتحقيق.